جدل التعيينات العليا حديث المجالس الاعلامية.. مطالبة الأخوان بعدم التصرف كوكلاء لحماس.. دعوة لوقف قسمة الاصلاحيين والمحافظين:

الصحافة الأردنية تؤكد حصول اصرار على انتخاب زكي سعد بعد تحذير صحف السلطة من ميوله الحماسية

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

النقد اللاذع الذي وجهته الصحافة الأردنية الأسبوع الماضي للقيادة السورية اثر سخريتها العلنية من شعار الأردن أولا لم يكن الحدث الوحيد الأبرز بالنسبة للصحافة والصحافيين فقد ولد سجال تجاوزته الظروف الموضوعية تحت عنوان الوحدة الوطنية على خلفية ما نشر في صحيفة «الرأي» من تحذيرات تتدخل بشؤون حزب جبهة العمل الاسلامي وتحاول التحذير من تسليم دفة القيادة فيه للمحسوبين على تيار حماس داخل الحركة الاسلامية الوطنية رغم ان قادة الحركة يعلنون ليلا نهارا بان حماس لا علاقة لها تنظيميا بجماعة الأخوان المسلمين في الأردن.

وفجر وزير الاعلام السابق صالح القلاب جدلا موازيا تحت عنوان الوحدة الوطنية ايضا وهو ينفي صفة الأسير عن من تطالب هيئات مدنية محلية باخراجهم من سجون اسرائيل من المواطنين الأردنيين مميزا بين الأردني المسجون في اسرائيل قبل اتفاقية وادي عربة وبين الأردني المسجون فيها بعد الاتفاقية مطالبا الجهات التي أرسلت هؤلاء ومن بينها سورية وبعض الفصائل الفلسطينية بالافراج عنهم وليس الحكومة الأردنية عبر رأي أثار غضبة لجنة الدفاع عن الأسرى الأردنيين.

حكومة واسرى

وكان موضوع الأسرى الأردنيين في السجون الاسرائيلية قد برز على سطح الأحداث بقوة الأسبوع الماضي عندما أصر عشرات النواب على تجاهل طلب رئيس الحكومة معروف البخيت التحدث بهذا الملف مع النواب في جلسة مغلقة وليس مفتوحة وعندما عقدت فعلا جلسة مفتوحة خلافا لرأي الحكومة قدم العشرات من النواب ايضا خدمة افتراضية للحكومة بتهريب النصاب وعدم تمكين الجلسة من الانعقاد في سلوك أثار استياء الكثيرين أيضا في الشارع العام.

ويعتبر رئيس الحكومة البخيت من الخبراء في ملف الأسرى في اسرائيل فهو يحفظ أسماءهم وسبق ان قابلهم شخصيا وجميعا عندما كان سفيرا في اسرائيل ويتردد في وسط الصحافيين ان عنصر الاحراج المركزي في المسألة يتعلق برغبة بعض الأسرى بالافراج عنهم دون العودة للأردن او رفضهم لفكرة اكمال بقية عقوبتهم في بلادهم الأردن وهي مسألة مثارة في سياق «الرأي» و«الرأي» الآخر.

لكن الأجواء الاعلامية في عمان كانت مشتعلة الأسبوع الماضي فمجلس ادارة التلفزيون الحكومي فرط تماما بعد استقالة رئيسه مصطفى الحمارنة وثلاثة من الأعضاء بينهم مديره بالوكالة سمير الحياري ومكتب رئيس الحكومة يفكر بالبدلاء وقد يضطر لتعيينات وشيكة في غضون الأيام القليلة المقبلة قد تعقبها ايضا تعيينات في مواقع أخرى مهمة في الاعلام الرسمي.

وعلى استحياء ناقشت تعبيرات وتقارير وتسريبات صحافية عدم وجود بوصلة محددة يمكن فهمها في تعيينات الحكومة الأخيرة التي لم تكن برأي الكثيرين قائمة على أساس الكفاءة او القدرة الادارية كما لم تكن مراعية لمبادىء العدالة والمساواة فقد خرج كثيرون من مواقعهم الرسمية دون أسباب واضحة واحيانا بطرق مهينة فيما يتم العمل على اخراج مسؤولين آخرين لا يوجد عليهم اي ملاحظات لا فنية ولا مالية ولا ادارية ومعروفين بالتميز من مواقعهم ودون أسباب واضحة أيضا حيث توجد ضغوط لاخراج أهم وأشهر مهندسي العاصمة عمان ماجد العبوة من وظيفته كمسؤول عن هندسة المدينة دون اسباب واضحة علما بأن الفضل يعود للأخير في النهضة الهندسية التي شهدتها عمان مؤخرا.

وفي نفس السياق أنهيت خدمات رئيس المجلس الأعلى للشباب مأمون نور الدين فيما كان يطلب اذنا بالسفر بالرغم من عدم وجود اشكالات في قطاع الشباب في عهد الرجل وبالرغم من خدماته الجليلة على مدار سنوات في مواقع مهمة في جهاز الدولة كما لم تكن بعض التعيينات والتنقلات العليا حسب الوسط الصحافي مفهومة. فقد أخرج امين عام وزارة البلديات باسم الخطيب من موقعه فيما كان وزيره يبلغه بان القرار ليس قرار الوزير بلغة اعتذارية وهو ما حصل مع موقع مهم اخر في وزارة المياه تم تغييره بدون تنسيب الوزير.

وتقول مصادر صحافية ان بعض الوزراء يشعرون بالاحتقان والاستياء لان قرارات التعيين العليا تتم رغما عنهم او حتى بدون علمهم او تنسيبهم خلافا لاحكام القوانين والعادات الدارجة وعندما يسأل رئيس الحكومة عن هذا النمط من التعيينات يلمح لأسلوب خاص في الادارة له علاقة بخبراته السابقة مع ان مسألة التعيينات وما يجري فيها كانت حديث المجالس السياسية والصحافية خلال الأسبوع الماضي.

ويدافع البعض عن عنصر الحزم والقرار المركزي في تعيينات الحكومة الأخيرة فيما يمكن القول ان التعيينات مهما كانت وبكل الأحوال فلن ترضي جميع الأطراف لكن التساؤلات تتكاثر عن اسباب وأسرار اخراج او العمل على اخراج مسؤولين مبدعين او ناجحين تماما في عملهم سواء في بلدية العاصمة عمان او في قطاع الشباب او النقل او المياه.

التيار الاسلامي

وفي غضون ذلك كانت الصحف تواصل تجادلها في عناوين التيار الاسلامي وتحولاته الداخلية باتجاه التفكك في العلاقة مع حماس وتعزيز شعار أردنة الحركة الاسلامية فيما اصبحت جبهة التلفزيون مفتوحة على كل الاحتمالات تم الانتهاء تقريبا من التصورات شبه النهائية لقانون المطبوعات الجديد حيث تم تعديل نصوص اساسية فيه تتعلق باثارة النعرات الطائفية والاساءة لارباب الشرائع السماوية والرسل، واحترام كرامة الفرد، ونشر اي مواد تسيء للديانات في تحول تشريعي يحاول معالجة اعادة نشر رسوم الكاريكاتور في الصحافة المحلية مؤخرا ووفقا للناطق الرسمي ناصر جودة فالتعديلات الجديدة شملت رفع سقف قيمة الغرامات المفروضة على مخالفات المطبوعات والنشر ليقابلها الغاء لعقوبة الحبس.

وبين جودة ان التعديلات الجديدة من شأنها تعزيز الحريات الصحافية ورفع سقفها، لانها تلغي نهائيا عقوبة الحبس وتستبدلها بالغرامات، حيث ان الغرامات في جرائم المطبوعات والنشر ارتفعت لتراوح في حدها الاعلى ما بين 15 ـ 20 الف دينار اردني.

وعلى صعيد الكتاب والتحليلات لفت الكاتب الاسلامي ابراهيم الغرايبة الى ان الحركة الاسلامية برغم أهميتها وحضورها لا تقدم رؤية تكافئ الاهتمام الاعلامي والسياسي الكبير الذي تلاقيه، ومازالت مؤسساتها وآليات العمل فيها، برغم رسوخها وأهميتها، لا تتفق مع متطلبات مرحلة العلانية والانتشار وضرورات التنافس الداخلي، الذي يجب التعامل معه باعتباره حقيقة واقعية تؤشر على الحيوية والتنوع، فمازالت ظروف السرية والعلنية والعضوية وقوانين الانتخاب والترشيح لا تحقق معيارا مؤسسيا كافيا لجماعة سياسية واجتماعية ينظر اليها المجتمع والاعلام، بخاصة بعد نتائج الانتخابات الفلسطينية، على أنها الحركة السياسية والاجتماعية المرشحة لتشكيل الحكومات والتأثير في سياسة المنطقة واتجاهاتها وعلاقاتها الدولية والاقليمية وخريطتها الاجتماعية والثقافية القادمة.

وتساءل الغرايبة في صحيفة «الغد» كيف ستطالب الجماعة بقوانين وتشريعات عادلة لتنظيم الحياة السياسية والعامة، ووضوح الادارة والحكم، وهي لم تغير بعد في أنظمتها الداخلية لتقوم على أسس عادلة وواضحة، ولم تتحول بعد الى العلانية في العضوية والميزانيات، ولا تعطي النساء اطلاقا، ولا الأعضاء ممن يقل سنهم عن خمس وعشرين سنة حق الترشيح والانتخاب.

وفي صحيفة «الرأي» شعر الكاتب خالد المحادين بالغرابة بعدما علم بان الأردني يحتل المرتبة التاسعة عشرة بين دول العالم الاكثر غلاء في المعيشة، اذ لا يعقل ان تكون المعيشة في دولة الكويت اقل تكلفة مما هي لدينا، رغم ان دخل الفرد الكويتي يتجاوز 19000 دولار امريكي سنويا، بينما بالكاد يصل دخل الفرد الاردني الى 4000 دولار امريكي، وجاءت الكويت في المرتبة العشرين وسلطنة عمان في المرتبة الثامنة عشرة، ولم يكن هناك اية دولة عربية اخرى بين العشرين دولة التي اشارت اليها الاحصائية!

هذا الذهول ـ حسب محادين ـ سرعان ما زال عندما تأكدت ضعف الرقابة الموضوعية وانتفاء الرقابة الذاتية على الاسعار في الاردن، لكن غياب الرقابة من قبل اية جهة رسمية وغياب مخافة الله ورقابة الضمير وعدم الخوف من المال الحرام، جعل المواطن فريسة سهلة لنوع من التجار، وهو مواطن لا يشكو من ارتفاع اسعار التفاح والمانغا والعنب والكيوي والاناناس ولكنه يشتهي ان يأكل السلطة وان يتذوق الخيار وان يحتسي شوربة العدس مع رأس بصل اخضر او حتى يابس!

وختم الكاتب قائلا: قديما كانت امهاتنا يقلن لنا (الجيعان بوكل خبز وبصل» هذا الكلام يجب ان يتغير فالموسرون وحدهم القادرون على شراء كيلو البصل الاخضر بدينار وخمسة وثلاثين قرشا وكيلو الفول الاخضر بدينار وخمسة وثلاثين قرشا وضمة البقدونس او النعناع بخمسة عشر قرشا، والضمة تعني الان خمسة او ستة اعواد فقط.

وبعد لقاء الملك عبد الله الثاني بأربعة من رؤساء التحرير في الصحف اليومية كتب رئيس تحرير «الغد» طاهر العدوان عن التحديات التي تواجه الأردن وأولها الملف الاقتصادي الذي يعمل عليه الملك بجهد مستمر وهو الاكثر أهمية لانه يتعلق بمعيشة الناس ومسألة التشغيل والتصدي للبطالة خاصة بين الشباب.

اما التحدي الثاني، أمني، فاستقرار البلد وأمنه هو الجاذب الاول للاستثمار المحلي والعربي والاجنبي، خاصة وان القلق الامني بسبب دائرة الازمات والصراعات من حولنا، ينعكس بشكل سلبي على قرارات المستثمرين.

من المهم، بل من الاولويات الوطنية ان يكون الامن والاستقرار اولا وثانيا وعاشرا، وايضا هذه ليست مهمة الاجهزة الامنية ولا واجب رجل الامن فقط، انما مهمة الجميع، فالوحدة الوطنية تصبح يوما بعد اخر شعارا مقدسا وسط اقليم عربي يستيقظ وينام على اخبار الانقسام والتجزئة وتغذية حروب الطوائف وصراعات السياسيين.

اما التحدي الثالث ـ وفقا للعدوان ـ فهو قدرتنا على جعل موضوع الاصلاح السياسي محل حوار وتفاهم وطني يبدأ بالحكومة وينتهي بالاحزاب والنقابات والفعاليات الوطنية المختلفة. لقد حان الوقت لان ننتهي من قصة القسمة بين محافظين واصلاحيين، فهذه قسمة ضيزى، لان الجميع اصلاحيون اذا كان الهدف تقدم الدولة وترسيخ المؤسسات ودولة العدالة والقانون، والجميع محافظون اذا كان الهدف تطبيق اجندات وطنية وليس الترويج لاجندات اجنبية معروفة في نواياها ومطامعها السيئة.

وقال الكاتب: هناك فرصة لا تعوض الان لترسيخ بداية حقيقية للاصلاح السياسي، في ظل تعهد الحكومة باقرار قانون جديد للاحزاب واخر للانتخابات العامة. ومن نافلة القول، مرة بعد اخرى، بان قانون الاحزاب لا يقل اهمية عن قانون الانتخابات في مسألة الاصلاح. انه ليس قضية حزب او مجموعة احزاب، انما قضية المجتمع كله، من الجامعات الى الاتحادات الاجتماعية الى المثقفين والمزارعين وابناء المحافظات.

الاخوان

وفيما طالب الكاتب ياسر أبو هلالة بالتزام المعايير الدولية المتعارف عليها حتى لا تتكرر أحداث الشغب في السجون المحلية لانها تضمن تقليل عدوانية السجين تجاه السجان والعكس أيضا تحدث عريب الرنتاوي في صحيفة «الدستور» عن أزمة صامتة وناطقة أحيانا بين لحكومة والحركة الاسلامية في الأردن، أخذت تطفو على سطح العلاقة بينهما ـ القلقة أساسا ـ منذ أن اعتلى نواب حركة حماس مقاعد الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهذا أمر مفهوم ومنتظر ان نحن أعملنا «مفهوم الخصوصية الأردنية ـ الفلسطينية» في شرح وتفسير أسباب الأزمة وتداعياتها، وهذا ما يضيف بدوره ضلعا ثالثا الى ضلعي الأزمة، وأعني به حركة حماس.

لكن الأخطر برأي الرنتاوي من وجود الأزمة بحد ذاتها، هي تلك التعبيرات والممارسات التي تصدر هنا أو هناك، والتي تسهم بدورها في اذكاء حدة الأزمة، بل وتهدد باشاعة مناخات تذكر بتلك التي رافقت وأعقبت اغلاق مكاتب حماس وتسفير قادتها من عمان عام 1999.

اعتبر الكاتب ان من حق التيار الأخواني ان يشعر بالارتياح والثقة بنتيجة فوز حماس الكاسح في الانتخابات الفلسطينية، وهو أمر كانت ستفعله أية تيارات أخرى، لو أن نظراءها في فلسطين أو العراق أو مصر سجلوا فوزا مماثلا، لكن معطيات الوضع الفلسطيني تملي على التيار الاخواني، أن يولي اهتماما أكبر بالأجندة الأردنية وبكفاح الشعب الأردني، للتغلب على تحديات الفقر والبطالة والتنمية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا أن يتصرف بعضه أو جلّه على قاعدة أنه وكيل لحركة حماس وممثل شرعي لها في الأردن.

وتساءل الكاتب اذا كان الرجل الأول في فلسطين مصرا على «أردنيته» ـ يقصد خالد مشعل ـ، فكيف يمكن لنا اقناع ملايين الفلسطينيين تحت الاحتلال بفلسطينيتهم، وكيف يمكن لنا أن نطمئن ملايين الأردنيين بأن «لا أجندة أردنية لحماس».

والثالثة: وتتعلق ببعض دوائر صنع السياسة في الأردن، التي ذهبت في ردة فعلها على بعض هذه المواقف والممارسات حد التطير والتجييش، ونحذر من مغبة الافراط في التركيز على «فلسطينية» التيار الاخواني، نحذر من مغبة الذهاب بعيدا في اقامة التماثل والتماهي بين الاخوان وحماس، في مواجهة ما تعتقده هذه الأطراف والفئات خطرا ماثلا، نحذر من مغبة الوقوع فيما وقعنا به زمن ابعاد قادة حماس.

وختم الكاتب قائلا: بعض ما يكتب في صحفنا لا يخدم الأهداف الأبعد للأجندة الوطنية الأردنية، وتحديدا في بندين: صون الوحدة الوطنية واطلاق مشروع اصلاحي جاد وجدي، وبعض ما يقال ويروّج لها، يندرج في سياق «الحرب الاستباقية» المضادة، ضد المشروع الاصلاحي، بذريعة الخوف من تداعيات فوز حماس، وبحجة تماهي التيار الاخواني مع الكتلة الفلسطينية من جهة، ومع رؤى حماس وتصوراتها من جهة ثانية، وهذه أسوأ قراءة يمكن أن نتوصل اليها، وهذه أسوأ وصفة يمكن أن تقترح على دوائر صنع القرار في بلادنا.

وفي صحيفة «الدستور» ايضا اعترض الكاتب حلمي الأسمر على محاولات التحذير من زعامة الشيخ زكي سعد لحزب جبهة العمل الاسلامي بدعوى ميوله الحماسية وقال: وليس شاذا ولا غريبا «تنسيب» شورى الاخوان لشورى الجبهة بانتخاب زكي سعد بني رشيد، ووفق ما نعرف فان المنسب به مواطن أردني، عضو في جبهة العمل الاسلامي، ومن حقه أن يترشح لهذا المنصب، ومن حق أعضاء شورى الجبهة أن ينتخبوه للأمانة العامة لحزبهم أو أن ينتخبوا غيره، ولا نرى أي وجاهة في «التحذير» من انتخاب هذه الشخصية، بدعوى «ميوله» الحماسية، وتضخيم هذا الأمر باعتباره سيحول الحزب الأردني الى «واجهة» للعمل الحماسي.

واضاف الكاتب: باعتقادي أن الخيال اشتط بأصحاب وجهة النظر هذه على نحو يثير استفزاز أعضاء شورى الجبهة، الذين قد ينتخبون زكي سعد «نكاية» بهذا التحذير غير المبرر، يعني قد يأتي هذا التحذير بنتائج عكسية، مع العلم انني سمعت شخصيا أن هناك من كان لا يريد انتخاب زكي سعد، الا أنه غير رأيه بعد اعلان عدم الرضى.!! طبعا من حق الكتاب والصحافيين أن يكتبوا في هذا الأمر وفق ما يحبون ويشتهون، لكن ليس من حق أحد في المطلق أن «يفرض» رأيه على أعضاء حزب ما لانتخاب فلان أو علان لقيادة حزبهم، ما لم يكن هذا الفلان غير مستوف للشروط القانونية التي تؤهله للترشح لمنصب كهذا! وليس من حق أحد أيضا أن يحذر من انتخاب قيادة حزبية بسبب افكارها أو هواها، ان حظيت هذه القيادة برضى أصحاب حق الانتخاب، هذه أشياء بديهية، يبدو أنها غابت أو غيبت عن أذهان البعض، أو خانتهم وسيلة التعبير، فبدأ وكأنهم يحاولون التأثير باتجاه ما، جاء بنتائج عكسية! انتخاب زكي سعد أمينا عاما أو غيره، شأن يخص جبهة العمل الاسلامي، وعلى المتضرر أو المعترض من أصحاب المصلحة أن يذهب للقضاء، هكذا نفهم الأمور، وخارج هذا السياق، نعتقد أن الكلام غير ذي جدوى!

تنديد بمساخيط الاصلاح.. ومطالب بعدم ازعاج نوم اعضاء مجلس الشعب.. واسقاط صفقة بيع سلسلة محلات «عمر افندي».. ودعوات لشفافية حكومية

هجوم على الرئيس لاصراره على امتلاك الدولة للمؤسسات الصحافية.. وكشف ما تم بيعه من مؤسسات وشركات القطاع العام

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن بدء الرئيس مبارك جولته الاوروبية التي يزور فيها ايطاليا والفاتيكان وفرنسا والمانيا وموافقة مجلس الشعب على تفويض الرئيس اصدار قرارات لها قوة القوانين لمدة ثلاث سنوات واعتراض عدد من المعارضين والمؤتمر الصحافي الذي عقده النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد لاعلان قرار احالة اربعة عشر متهما بينهم سيدتان الى محكمة جنايات امن الدولة العليا طوارئ في قضية التفجيرات الارهابية التي حدثت في شهر نيسان (ابريل) من العام الماضي في ميدان الشهيد عبد المنعم رياض والازهر واطلاق النار على اتوبيس سياحي واستمرار العاصفة الترابية ـ طبعا وما الذي سيأتينا غير ذلك من هكذا حكومة. واجتماع مجلس الوزراء برئاسة الدكتور احمد نظيف لبحث استراتيجية معالجة ازمة الطيور وارتفاع اسعار السكر، ولم يتطرق لأزمة بيع سلسلة محلات عمر افندي نظرا لان النيابة تنظر فيها وابلاغ شيخ الازهر الدكتور محمد سيد طنطاوي مجلس الشعب بأنه امر باحالة عبد الصبور حسن رزق الكاشف الموظف باحد المعاهد الازهرية الى النيابة الادارية للتحقيق معه وايقافه عن العمل بسبب تصريحاته لصحيفة «النبأ» المستقلة والتي ادعى فيها ان الاسلام لم يحرم لا الزنا او زنا المحارم. كما تم ابلاغ النائب العام لتحريك الدعوى الجنائية ضده لانه ينال بتصريحاته من ثوابت الاسلام. واكد الشيخ طنطاوي ان عبد الصبور ليس عضوا بمجمع البحوث الاسلامية. وعقد مجموعة 9 مارس التي تتكون من اساتذة الجامعات اجتماعا نفى فيه نائب رئيس جامعة القاهرة الدكتور عبد الله التطاوي وجود تدخلات امنية في شؤون الجامعة، بينما اكد الحاضرون التدخل واستمرار زيارة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي لامريكا ومحادثاته مع المسؤولين الامريكيين. والى ما لدينا في نهاية الاسبوع.

عمر افندي

ونبدأ بما اصبح يعرف بقضية او فضيحة بيع محلات عمر افندي والبلاغ الذي تقدم به المهندس يحيى حسين للنائب العام ضد ما اعتبره اهدارا للمال العام وقال عنه زميلنا محمد البرغوثي بـ«المصري اليوم» يوم الاربعاء: «انها المرة الاولى في تاريخ البيروقراطية المصرية ـ بعد ثورة 1952 التي يجرؤ فيها احد اعضائها الكبار على عقد مؤتمر صحافي يندد فيه برئيسه المباشر وبوزيره ويتهمهما علنا ـ في المؤتمر ـ ورسميا ـ في بلاغين للنائب العام والرقابة الادارية بممارسة الضغوط على اعضاء لجنة تقييم اصول شركة «عمر افندي» لتسهيل بيعها بأقل من قيمتها الحقيقية بـ 600 مليون جنيه مصري! المفاجأة التي فجرها المهندس يحيى حسين عبد الهادي رئيس مجلس ادارة شركة بنزايون وعضو لجنة تقييم اصول عمر افندي، اربكت الجميع ظهر الاحد الماضي ودفعت محمود محيي الدين وزير الاستثمار المتهم الاول ـ طبقا للبلاغين ـ الى الادلاء بتصريحات لـ«اهرام» الاثنين تتناقض تماما مع التصريحات التي ادلى بها في اليوم ذاته المحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة لـ«المصري اليوم» وهو تناقض فرضته المفاجأة المذهلة. فمن نصدق اذن؟ رئيس الشركة القابضة الذي قال ـ في غمرة المفاجأة ـ ان شركة خاصة هي التي قامت بالتقييم، وان لجنة التحقيق من التقييم تم تشكيلها بقرار وزاري ـ اصدره محمود محيي الدين بالطبع ـ ام نصدق الوزير الذي قال ان وزارته لم تكن طرفا في التقييم ولا التفاوض ام نصدق اخيرا المهندس يحيى حسين الذي تجاسر على الذهاب بنفسه الى النائب العام، واستصرخ الرأي العام لانقاذ شركة عمر افندي من البيع لمستثمر سعودي بأقل من قيمتها الحقيقية بما يزيد على 600 مليون جنيه؟

ظني ان المهندس يحيى حسين هو الاكثر صدقا لان ملف بيع شركات القطاع العام لم يكن ابدا ـ جملة وتفصيلا ـ فوق الشبهات. صحيح ان صراع الفصائل المتناحرة داخل النظام الحاكم قد يكون حاضرا بدرجة او بأخرى في هذه المفاجأة غير المسبوقة، وصحيح ان مصالح البيروقراطية التي نهبت شركات القطاع العام سوف تتأثر كثيرا مع بيع هذه الشركات الى القطاع الخاص، وصحيح ثالثا ان الوزير الشاب محمود محيي الدين لم تعلق بثوبه ـ حتى الان ـ شبهة فساد، ولكن الاصح من كل ذلك ان كلام هادي فهمي عن حقوق العمال ليس اكثر من شعارات، كما ألقت بها في مناسبات بيع شركات اخرى، ولهذا يصبح وقف اجراءات البيع نهائيا فرض عين على كل المعنيين بالامر وعلى رأسهم ناشطو منظمات المجتمع المدني الذين عثروا اخيرا على قضية حقيقية تصلح بداية عبقرية لمقاومة الخراب على كل الاصعدة».

ونترك البرغوثي لنتحول الى عمرو خفاجي وقوله في نفس العدد: «ومن جميع وقائع هذه القصة نكون جميعا مطالبين بتحقيق الآتي:

1 ـ الحفاظ على اموال الشعب.

2 ـ الحفاظ على حقوق العمال والعاملين بالمؤسسات المراد بيعها.

3 ـ الحفاظ على اسماء مؤسساتها الاقتصادية لأنها جزء من التاريخ الوطني حتى لو كان الاسم عمر او عدس او بنزايون او ريفولي.

4 ـ الأهم، الحفاظ على اسم يحيى حسين عبد الهادي واسم كل من لديه القدرة على فعل ما فعله، فبغض النظر عن صفقة «عمر أفندي» فاننا ربحنا كثيرا من صفقة يحيى حسين عبد الهادي أيا كان الطريق الذي ستسلكه صفقة بيع «عمر افندي» المهم اننا اشترينا «يحيى افندي» ولن نبيعه أبدا!».

ونتجه لـ«أهرام» الخميس مع زميلنا محمود معوض الذي اختار لتعليقه عنوان ـ رجل يستحق التحية ـ قال فيه عن المهندس يحيى حسين: «قد يرى البعض انها نوع من الانفلات الوظيفي الذي يكسر تقاليد وموروثات الدولة الادارية، التي رسمت صورة الموظف المصري على انه عبد المأمور، لكننا شهدنا ولأول مرة قيادة ادارية عليا تبادر بالتوجه الى النائب العام لتقديم بلاغ ضد الوزير المسؤول، حيث اتهمه بأنه يمارس الضغط لتسهيل الاستيلاء على المال العام في صفقة بيع عمر افندي لمستثمر عربي. الواقعة بحد ذاتها لافتة للنظر بالرغم من انها منظورة حاليا امام النيابة وهي تعكس دلالة غاية في الاهمية تتمثل في ان الرجل لم تخنه شجاعته ولم يردعه خوفه من ان يكشف الحقيقة في ظل هاجس طالما فرض نفسه على القيادات الادارية المرتعشة، التي رسخت نظرية السلبية واللامبالاة. الرجل كمثال يجب ان نضعه في موضعه اللائق باعتباره النموذج الذي بادر باتخاذ قرار ايجابي، فضلا عن انه يجب الاعتراف بان الواقعة الخطيرة هي الدليل الأكبر على براءة الحكومة من الاقوال المرسلة التي تقول ان الحكومة تستبعد الشرفاء عند اختيار القيادات، فهذا الرجل دليل حي على نجاح الاختيار واذا كان البعض يتهمه بافشاء الاسرار فاننا نوجه له التحية لقاء هذه التهمة التي يجب ان تحظى بالاحترام لانها في النهاية انقاذ لثروة مصر».

ونترك «الجمهورية» لنتجه لـ«المصري اليوم» في نفس اليوم وقول زميلنا ماجد علي في نهاية تحليله لما يقال تفسيرا لما حدث.

«وبعيدا عن التفسيرات السابقة كلها. تبقى حقيقة مهمة ان الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار رغم ما اعلنه من انه ليس طرفا فيما جرى في صفقة عمر افندي، فانه ـ اي الوزير ـ يظل المسؤول الاول عن هذه الصفقة امام الرأي العام، او اي جهة رقابية».

والى «جمهورية» الخميس ايضا وقول زميلنا عبد الوهاب عدس: «أزعجني ما اعلنه المحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة والتي ترأس الشركة التي يرأسها المهندس يحيى عبد الهادي من انه تقدم ببلاغ مضاد للنائب العام يطلب فيه التحقيق مع عبد الهادي على كل ما جاء في بلاغه من وقائع وصفها بالاكاذيب.. بالاضافة الى اخلاله بواجبات عمله وسرية اجراءات صفقة بيع عمر افندي.. من هنا يتضح التحدي، وانقسام اللجنة المشكلة للتقييم.. الوزير ورئيس الشركة القابضة في جانب.. وامامهما عبد الهادي.. ما كنت احب ان تتطور الامور الى هذه الدرجة، فما العيب في ان يتراجع الوزير ورئيس الشركة القابضة، اذا شعرا بخطئهما.. فان مصلحة مصر اكبر من كل شيء.. تفاصيل هذه الصفقة اذيعت في كل وسائل الاعلام وعرفها الناس.. والجميع يتساءل، اين نواب الشعب من هذه الصفقة.. ولماذا تلتزم الحكومة الصمت.. ولماذا لم يتكلم رئيس لجنة تقييم بيع عمر افندي وهو مستشار نائب رئيس مجلس الدولة، لماذا هذا الصمت المريب!! ان نموذج المهندس يحيى حسين عبد الهادي يستحق ان نقف الى جواره وان نوفر له الحماية.. خشية الانتقام منه ـ لتجرؤه على كشف الحقيقة.. واتهام وزير ما زال في السلطة!!

اننا ننتظر من مجلس الشعب ان يمارس سلطاته واختصاصاته.. هذه المرة.. والا يجامل احدا.. حتى يحصل على ثقة الشعب الغالية.. ويكفينا حجم الكوارث والنكبات والفساد الذي نتعرض له بدون عقاب المسؤول او الانتظار حتى هروبه!!».

ونترك لنستمع لزميلنا عبد الرحمن فهمي وهو يحكي لنا في «الوفد» قائلا: «فوجئنا وبسرعة بحكاية (عمر افندي..) يريدون بيع 82 فرعا بما يقرب من نصف مليار جنيه ـ وليس دولارا!! رغم ان هناك ثمانية فروع في اهم ميادين وشوارع القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وغيرها.. الارض فقط دون المباني الجميلة والبضائع.. الارض فقط تساوي مليار جنيه!! ثمانية مليارات جنيه في ارض ثمانية فروع فقط!!.

عمر افندي التجاري وحده يساوي مليارا من الجنيهات.. واليك هذه القصة: ـ حينما ورث مستر غروبي محلاته من ابنه الذي توفي صغيراً طالبته مصلحة الضرائب عام 1943 ـ منذ 63 عاما ـ بضريبة تركات تقدر بربع مليون جنيه.. نعم ربع مليون جنيه!!

قال وزير المالية في ذلك الوقت لمستر غروبي حينما اشتكى ان اسم «غروبي» التجاري وحده يساوي مليونا من الجنيهات.. هذا منذ 63 عاما!! فكم يساوي اسم عمر افندي «التجاري الان؟!».

لا.. لا.. هذه وتلك روايات الرأسماليين والاقطاعيين اثناء وجود الاحتلال البريطاني، ولا يمكن التعويل عليها لانهم ناس غير وطنيين، لا ينتمون لمصر وترابها، وقيمها ومبادئها التي نتمسك بها اليوم ونعض عليها بالنواجذ فنحن كما قال امس زميلنا بـ«الاخبار» خالد جبر: «لسنا ضد بيع المنافذ التجارية مثل عمر افندي وغيرها، حتى المجمعات الاستهلاكية وشركات البيع الاخرى، لانها لا تحقق اضافة اقتصادية للدولة، بل ربما تتحول الى عبء خاصة في ظل منافسة القطاع الخاص للدرجة التي لاحظنا فيها الانخفاض النسبي لاسعار السلع التي تباع في القطاع الخاص، عنها في تلك المنافذ المملوكة للدولة لانها تعاني من مشاكل اقتصادية لا حصر لها، ولكنني مع ضرورة الا نتسرع في البيع اولا، لان التسرع سوف يفقدنا القدرة على التفاوض والحصول على سعر اعلى من المعروض وشروط افضل للعاملين.

ونترك «الاخبار» الى «الجمهورية» التي قال فيها زميلنا السيد عبد الرؤوف: «اذ كان هذا هو الحال في حالة بيع شركة واحدة هي شركة عمر افندي، فكيف كان الحال في بيع عشرات الشركات الاخرى؟ وكيف سيكون الامر فيما يخص شركات التجارة والصناعة والبنوك التي تضمها قائمة الانتظار في مسلسل البيع، وما هو الاجدى لنا؟ هل هو بيع الشركات القائمة ام اضافة اصول جديدة منتجة».

والى «المصري اليوم» ومقال الدكتور محمد صفوت كامل رئيس القسم الاقتصادي بكلية التجارة بجامعة المنوفية الذي قال مستاء ومتشككا وله الحق كل الحق: «ما يفعله بعض المسؤولين من حشد البعض للتصريح بشجب ما حدث وانه لا يوجد من تعرض للضغوط وتأييد كل الاجراءات، هذه التصرفات يمكن ان تزيد من الشكوك كذلك الحديث المتكرر عن المحافظة على حقوق العاملين يعطي انطباعا بان هذه محاولة لاسكات العمال ما داموا سيحصلون على مكافآت وسيبقون بالعمل لفترة لا يعلمها الا المشتري.. وان كان الاكثر اهمية هو مصلحة الاقتصاد القومي على المدى الطويل، كذلك فان تصريح رئيس الشركة القابضة بان الشركة القابضة سوف تحتفظ بنسبة 10 % من الشركة بعد بيعها، وان هذه النسبة سوف تدر عائدا يعادل قيمة الشركة بالكامل، هذا التصريح يطرح ويثير العديد من علامات الاستفهام فاذا كانت نسبة 10 % من الاسهم ستعطي ربما ما يعادل قيمة البيع، فلماذا تتخلى الحكومة عن شركة يمكن ان تعطي هذه النسبة العالية من الارباح، ولا يعتد في الرد على ذلك بالقول الى مستثمر سيقوم بفتح اموال للاستثمار، فنظرا لان الحكومة قد اعلنت عن عدم رغبتها في فتح اموال لاعادة الهيكلة للشركة فمن الممكن الحصول على الاموال المطلوبة عن طريق الطرح في البورصة ليكتتب فيها المواطنون وبالتالي ينالهم جزء من الارباح، وهم احق بذلك، اما تصريح وزير الاستثمار بان هذه الادعاءات تهدد مصداقية مناخ الاستثمار بأكمله، فقول يحتاج لمراجعة فان الذي يهدد مناخ الاستثمار هو ان يكون هناك عدم شفافية واجراءات غير سليمة مما اعتدنا على تسميته بالفساد الاداري».

ولان الموضوع كله يندرج تحت بند المسخرة والاستهتار بكل شيء، فسنجعل نهايته مسخرة ايضا، واهدانا بها ـ بارك الله فيه ورعاه ـ خالد حسن في صفحة ـ النهاردة اجازة ـ قال:

ـ قصدك يعني حكاية صفقة عمر افندي؟

ـ دي بقت فضيحة بجلاجل.

ـ ما هو الباشمهندس حسين عضو لجنة التقييم كشف الورق، وكله بقي على عينك يا تاجر، وكمان الحكاية وصلت للنيابة.

ـ معقول الحكاية دي.. بقى علشان خاطر عيون الوزير عايز منهم يبيعوا بالتمن اللي عايزه معاليه.

ـ طبعا يا سيدي ما هم بيقولوا ان الصفقة هترسي على حبايب الوزير علشان كده سيادته عايز السعر يبقى مهاود.

ـ خسارتك يا عمر افندي قلعوك الطربوش، وهيمشوك بلبوص علشان خاطر عيون صحاب البيه».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا وهجوم ضده ازعجني شنه زميلنا ابراهيم منصور مدير تحرير «الدستور» وعضو مجلس ادارة نقابة الصحافيين قال فيه ـ وبئس ما قال ـ «عجباً للسيد الرئيس حسني مبارك يقول كلاما ثم يتراجع عنه، ويروي بعض القصص والحكايات القديمة التي مر بها فتأتي الحكاية مختلفة عن المرة السابقة، ينطبق ذلك تماما على ما قاله الرئيس للسادة رؤساء التحرير الذين اصطحبهم معه لأول مرة بعد اعادة تشكيل ناديهم ـ نادي رؤساء التحرير ـ تحدث عن الصحافة وقانون الغاء عقوبة الحبس في جرائم الرأي والنشر وطبعا في وجود السادة رؤساء التحرير فتكلم على طريقته وبعدائه الشديد للصحافة وعناده مع الصحافيين، وللأسف لم يرد أحد من اعضاء النادي لكن ازعجني بشدة قبل استكمال موقف الرئيس من الصحافة ما قاله ونقله ايضا عنه الاستاذ القط رئيس تحرير «أخب